

المملكة المغربية
وزارة الداخلية

مذكرة تقديم

لمشروع مرسوم رقم 2.16.312 بتحديد إجراءات ترحيل الاعتمادات المفتوحة
في ميزانية العمالة أو الإقليم

يهدف مشروع هذا المرسوم إلى تحديد مسطرة ترحيل الاعتمادات بميزانيات
العمالات والأقاليم.

ويندرج مشروع هذا المرسوم في إطار تطبيق الأحكام المنصوص عليها في المادة
160 من القانون التنظيمي المتعلق بالعمالات والأقاليم.

ويحدد هذا المشروع كيفية ترحيل اعتمادات الميزانية عند نهاية السنة المالية إلى
السنة الموالية بالنسبة لاعتمادات الأداء المفتوحة بميزانية التجهيز، سواء التي كانت
موضوع التزام مؤشر عليه أو التي لم يتم الالتزام بها، وبالنسبة كذلك لاعتمادات التسيير
الملتزم بها والتي لم يتم صرفها عند نهاية السنة المالية المعنية.

الإمضاء: محمد حصاد.

وزير الداخلية
محمد حصاد

العمالة أو الإقليم

رئيس الحكومة،

وقعه بالعطف:

بناء على القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالعمالات والأقاليم الصادر بتنفيذه

الظهير الشريف رقم 1.15.84 بتاريخ 20 من رمضان 1436 (7 يوليو 2015)، ولاسيما

وزير الداخلية

المواد 158، 159 و160 منه؛

محمد حصاد

وباقتراح من وزير الداخلية؛

وبعد المداولة في مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ

وزير الاقتصاد

رسم ما يلي:

والمالية

المادة الأولى

الوزير الاقتصاد والمالية

إمضاء: محمد بن سعيد عملاً بأحكام الفقرة الثانية من المادة 160 من القانون التنظيمي المشار إليه أعلاه رقم

112.14، تحدد على النحو التالي، إجراءات ترحيل اعتمادات التسيير والتجهيز إلى ميزانية السنة

المقبلة.

- ترحل إلى ميزانية السنة المقبلة اعتمادات التسيير الملتزم بها وغير المؤداة عند اختتام السنة

المالية.

- ترحل إلى ميزانية السنة المقبلة اعتمادات الأداء برسم نفقات التجهيز التي كانت موضوع التزامات مؤشر عليها ولم يصدر الأمر بصرفها عند اختتام السنة المالية، وكذا اعتمادات الأداء غير الملتزم بها عند اختتام السنة المالية، بما في ذلك أرصدة السنوات السابقة.

يتم ترحيل الاعتمادات بعد الاطلاع على بيان يعده الأمر بالصرف ويؤشر عليه الخازن لدى العمالة أو الإقليم داخل أجل أقصاه 31 يناير من السنة الموالية لاختتام السنة المالية.

المادة 2

تبلغ قرارات ترحيل الاعتمادات إلى عامل العمالة أو الإقليم، بعد التأشير عليها من قبل الخازن لدى العمالة أو الإقليم.

المادة 3

يسند تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية إلى وزير الداخلية ووزير الاقتصاد المالية، كل واحد منهما فيما يخصه.